مجلـة الحكمة للدراسات التربوية والنفسية
Eissn :2602-5248 Issn : 2353-0456
المجلد 7 / العـدد: 4 (2019)، ص 116- 138

دور التربية والتعليم في تحقيق التنمية

د . العربي بختي[1]

[1]جامعة المسيلة- الجزائر.

تاريخ الاستلام: 2019/11/10 تاريخ القبول: 2019/11/27 تاريخ النشر:2019/12/01

أهداف البحث وأهميته :

تهدف هذه المداخلة إلى بحث دور التربية والتعليم في تحقيق التنمية الشاملة . من حيث أهميتُها وقدرتُها على تكوين القدرات والطاقات البشرية عن طريق التعليم والتكوين والتدريب . أي تزويد النشء بالعلم والمعرفة والمهارات والقدرات اللازمة لاستخدامها في العملية التنموية، إذا وُفّرت لهم العناية التربوية والرعاية الصحية والغذاء اللازم، ليشُبُّوا أقوياءَ الأجسام والعقول . وهذه الخاصية ستدعمُ مواهبهم الذهنية، وملكاتهم العقلية والفكرية . وهو ما يمكِّنهم من المساهمة الفعَّالة في تحقيق حركة النمو الاجتماعي والعلمي والثقافي والاقتصادي الذي ينشده الوطن، ويطمح إليه المجتمع .

هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن أهمية البحث تنبعُ من كونه محاولة يسعى الباحث من خلالها إلى تقصِّي تأثير التربية والتعليم في مختلف أطواره في القيم الثقافية الفردية والاجتماعية، وفي التنمية البشرية والاجتماعية والاقتصادية...وفي الوقت نفسه الاستفادة من النمو الاقتصادي والاجتماعي المحقّق في توسيع خيارات المجتمع، وتحسين قدراته البشرية، وازدهار الوطن بالعمليات الإبداعية والابتكارية المتكررة والمستمرة التي تنفع الإنسانية .

التعليم أساس كلِّ نهضة تنموية :

إن التنمية المنشودة تقوم على قاعدة نشر التعليم وتطويره . كما أنها مرتبطةٌ بإنتاج المعرفة، تقان تطبيقها لمواجهة كافة الاحتياجات الإنسانية، فع

مستوى معيشة أفراد المجتمع كافة على المدى الطويل . والمؤكد أن ذلك يتمّ بالدرجة الأولى بالتربية والتعليم والتثقيف . كما أن المعروف عالميا أن التنمية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية والسياسة مُناطةٌ بما يقدمّه الأفراد لمجتمعهم من نتاج فكري وعقلي وعضلي إذا أُعدُّوا لذلك إعدادا سليما . ومن المسلَّم به أيضا أنه كلما زاد النتاج الفكري والعقلي زاد المجتمع نموّا وتطوُّرا، وحقّق الرُّقي والرّفاه .

أما في الإسلام فإن التنمية بجميع أشكالها تقوم على القراءة التي هي الحجر الأساس في التحصيل العلمي والثروة المعرفية . ويكفي دليلا على ذلك أن أوَّل ما نزل من كتاب الله هو قولُه تعالى :{...اقرأْ وربُّك الأكرمُ، الذي علَّم بالقلم، علَّم الإنسانَ ما لم يعلمْ}[1]. إذ بدأ الوحي العزيز بنزول آيات تدلُّ على أن العلم والكتابةَ اللذين لولاهما لم يقُمْ للإنسان دين، ولم يصلح له عيشٌ[2]، وأن علم الإنسان وأعماله هي التي لها الأثر الأقوى المفْضِي إلى سعادته .

لكنَّ التنمية فيه تتجاوز تحقيق الرفاهية التي ليست في تصوره مجرد إشباع طلبات الجسد، والاقتصار على المأكل والمشرب والمسكن...بل إن لطلبات الروح والعقل أهمية كبرى لا تقل عن الجانب المادي، فضلا عن وجوب تلبية جميع الحاجات التعليمية والصحية والأمنية[3]. ومن هنا كانت نظرته إلى التنمية نظرة أصيلة وشاملة ومتوازنة وكاملة ودافعة ومحرّضة على تحقيق بناء الإنسان بناء شاملا، وتطوير بيئته وعدم إفسادها . كما أنه اعتبر هذه التنمية حقّا مشروعا من حقوق الإنسان، وهذا للوصول إلى تغيير اقتصادي واجتماعي يصل

---

[1] سورة العلق : الآية 5/2

[2] عبد الرحمن بن المنذر التميمي : تفسير ابن أبي حاتم ج10 مكتبة نزار الباز الرياض ط1419/3 ص3450

[3] عبد العزيز الخياط : قضايا التنمية في إطار التكافل الاجتماعي موسوعة الفقه الإسلامي المعاصر ج3 ط2005/1 دار الوفاء ص233

به إلى الأفضل، وينقل الفرد والمجتمع الذي يعيش فيه إلى مرحلة حضارية متقدمة .

ومن البديهي أن هذه التنمية لا تتحقق إلا بالتربية القائمة على القيم الأخلاقية العليا، وتعزيز معاني العدل والمساواة، وحبّ العمل والإبداع والتضحية في سبيل المجتمع، وتحقيق المستوى اللائق لمعيشة كل فرد . وهذا المستوى يوفره كل فرد لنفسه بعمله وجهده . فإذا عجز عن ذلك لسبب خارج عن إرادته، كأن يصاب بمرض أو شيخوخة أو سواهما فإن الدولة تتكفل به، وتلبي جميع حاجاته الضرورية . وهذا ما عبَّر عنه الرسول صلى الله عليه وسلم بقوله :{إذا أهلُ عرْصَة أصبح فيهم امرؤٌ جائعا فقد برِئَت منهم ذمَّةُ الله ورسوله}[4].

ولقد أدرك الإسلام منذ البداية أنه ليس بالخبز وحده يحيا الإنسان . بل أدرك أيضا وبنفس المستوى أهمية العامل الصحي والثقافي. فقال تعالى:{فلولا نَفَرَ من كلِّ فْرقةٍ منهم طائفةٌ ليتفقَّهوا في الدين وليُنذِروا قومَهم إذا رجعوا إليهم...}[5]. وقوله صلى الله عليه وسلم :{ما بَالُ قوم لا يفقّهون جيرانهم ولا يعلّمونهم ولا يعظونهم ...وما بال أقوام لا يتعلَّمُون من جيرانهم ولا يتفقّهُون ولا يتّعظُون.. والله ليعلمنّ قومٌ جيرانهم ويفقّهونهم أو لأعاجلنّهم العقوبة}[6]. فحثَّ هذا الحديثُ على التعلُّم، وبيّن واجب مَن لا يَعْلم . مما يدلُّ على أن الجاهل ليس معذورا بجهله .

وبعبارة أخرى فالغاية من التربية والتعليم في الإسلام هي نفس الغاية التي من أجلها خلق الله تعالى الإنسان في هذه الدنيا وهي : أن يتعلَّم ويتثقف ليعمر الأرض، ويُنمّي كل شيء فيها، ويُحسن التعامل مع الآخر، ويُغيّر الواقع الفردي والاجتماعي، وينشر القيم الإيجابية التي هي صمام الأمان لأي نهضة تنموية . مما

---

[4] أحمد بن حنبل : مسند الإمام أحمد ج2 مؤسسة الرسالة بيروت ص33

[5] سورة التوبة : الآية 122

[6] محمد بن عبد الله الجلعود : الموالاة والمعاداة في الشريعة ج1 دار اليقين للنشر ط1/1987 ص346

يعني أن خير مُعينٍ على ذلك هو التربية والتعليم اللذان يُبصِّران النشءَ بدوره وبمهمته في هذا الحياة .

وبهذا يتضح أن جهود التنمية وعمارة الأرض في هذا الدين تهدف إلى رفع مستوى معيشة الناس وتحسينه بانتظام، بما يكفل توفير حدّ الكفاية لهم جميعا، أي إغناء كلّ فرد بحيث يكون قادرا على الإنفاق على نفسه وعلى أسرته . كما ينبغي أن لا يقتصر توفير حدّ الكفاية على ضرورات الحياة اليومية من مأكل وملبس ومسكن..بل يمتدُّ إلى ما يلزم لتهيئة حياة كريمة الإنسان، مثل توفير الرعاية الصحية والتعليم، وتقليل التفاوت في مستوى الدخول بالقضاء على البطالة . أي جعل الفرد يلحق بالمستوى المعيشي السائد في المجتمع، والسعي إلى الحدّ من المشكلات الأسرية، وتخفيض نسب الإجرام والإجهاض والإدمان والانتحار والانحراف السلوكي والأمراض النفسية والعقلية...

علاقة التربية والتعليم والتثقيف بالتنمية :

المحور الأول : المؤكد أن العناية بالنشء صحياً وعلمياً وثقافيا وخلقياً وفكريا، وتعليمه تعليما رفيع المستوى يؤدّي إلى استيعاب ما يجري في العالم من تحوّلات جذرية، و يمكّنه من تقديم حلول للمشكلات الحياتية، و التغلب على ما هو موجود منها، والقضاء نهائيا على فساد الاقتصاد، وتخلّف التعليم والصناعة و الفلاحة، والحيلولة دون انتشار الأمراض القاتلة . أي أن هدف كل تعليم وتثقيف هو تكوين جيل يملك العلم، ويعتبره الوسيلة الوحيدة لنقل المواطنين إلى مستوى آخر من التحضّر في مستقبل قريب . كل ذلك من خلال خلق بيئة ملائمة يُشدُّ فيها العلمُ وأُطره البشرية بسياسة تنموية شاملة تقوم على الاستفادة القصوى من الطاقات العلمية، بربط الجامعات ودُورِ التكوين والتدريب بالمؤسسات الإنتاجية المختلفة .

ولهذا فإنه لا خلاف بين عاقلين أن للتعليم والتكوين أثرا في التنمية، ولاسيما بعد التغيُّرات التي حصلت في الصناعة في البلدان الغربية المتطورة . إذ وجدوا بعد اختبار أن مستوى الصُّناع العلمي والعملي لا يتناسب مع متطلبات التطوُّر الصناعي . لهذا ظهرت الحاجة إلى تسخير التعليم وتوجيهه لزيادة المعارف التطبيقية المتعلقة بالحاجات الاقتصادية والاجتماعية ذات الصلة المباشرة بالحياة . وهذا ما أدَّى بالتعليم العالي إلى أن يصبح عندهم مرتبطا أكثر بالتنمية . فزاد اهتمام الجامعات بالبحوث العلمية، وأضحت تلك المؤسسات قوةً فعَّالة في خدمة تنمية المجتمع وتطويره[7]. كما زادت نفقات الدولة المالية الموجهة إلى التعليم . فتضاعفت في بعض البلدان ومنها الجزائر لاحقا حصةُ الميزانية المخصصة لهذا القطاع، واحتلت رتبة الصدارة[8]. ونتج عن هذا التحاق أعدادٍ متزايدة من الطلبة العلميين، كما تمَّ إرسالُ أعداد منهم للتخصص في الجامعات الأجنبية[9]. وهذا على الرغم من المعاناة من المشاكل في توجيه الطلبة الذي حصل منذ منتصف التسعينيات . ومع هذا تبقى الحاجةُ ملحةً لزيادة أعداد الطلبة المسجلين كمًّا ونوعاً، وهذا في كل التخصصات .

وتماشيا مع هذا المسار، وبُغية تحقيق هذه الأهداف، رأى القائمون على التعليم جعل محتواه يخضع لحاجات المجتمع المختلفة. فتقررت مراعاة متطلبات الاقتصاد التي تقتضي تكوين طلبة ماهرين في هذا المجال . وهذا ما أدى إلى تركيز التعليم على خدمة الأهداف التنموية الاقتصادية بدلا من غيرها . فكثر الطلبةُ المقبِلُون على العلوم الطبيعية التجريبية والتقنية . وتكرس المبدأ النفعي العملي في

---

[7] جون و. هانسون: التربية والتعليم والتقدم الاجتماعي والاقتصادي ترجمة محمد لبيب النجيحي مؤسسة فرانكلين للنشر القاهرة ط1989 ص181

[8] يتأكد هذا الارتفاع من خلال ما نُشر في الجريدة الرسمية ابتداء من عام 1972

[9] علي لزعر : قياس تأثير التعليم العالي على معدل البطالة في الجزائر مجلة العلوم الاقتصادية جامعة المسيلة ع2010/04 ص29

التعليم، باعتبار أن تعليم العاملين تعليما تقنيا سيُطوِّر مهاراتهم العملية ويزيد بالتالي من أدائهم الإنتاجي[10] .

وهكذا صارت المؤسسات الجامعية ذات تأثير قوي في تطوّر المجتمع وتغييره نحو الأفضل، وهذا بعد جعل التعليم يواكب التغيرات الحاصلة في المجتمع والعالم . فأصبح الحرصُ يزداد يوما بعد يوم على تهيئة الموارد البشرية لعملية التنمية وتطويرها . وتماشيا مع هذا الهدف أخذت الجزائر بمبدإ ديمقراطية التعليم وإلزاميته ومجانيته في جميع مراحل التعليم . ولاسيما بعد أن أصبحت الحاجة ملحَّةً إلى اليد العاملة المدرَّبة التي تتطلبها مجالات التنمية المختلفة . وتلبية احتياجاتها من الإطارات المتعلمة المدربة الماهرة . لكن هذا أدَّى إلى التشديد على مراعاة النوعية المناسبة لتحقيق أهداف التنمية . فتمَّ الحرصُ من قبل المسؤولين المعنيين والأساتذة المكوِّنين على توفير متخرجين أكْفَاء من ذوي المؤهلات العالية والمتخصصة .

والحق أنه تمَّ العمل على توفير أعداد مناسبة من الأساتذة المؤهلين للتعليم، وتنمية المهارات الخاصة التي تتطلبها عملية التنمية بمختلف أوجهها[11]. ويعود هذا إلى أن عملية التعليم لا يراد منها إنتاج مواد وسلع استهلاكية نفعية، بل تكوين أفراد مخلصين يملكون معارف وخبرات ومهارات متنوعة، يتم بها تغيير الواقع الاجتماعي بزيادة العمل والإنتاج[12]، وهو إن حصل سينتج عنه ارتفاع الدخل الفردي، وتحسُّن مستوى المعيشة المواطنين في المدن والقرى والأرياف النائية . فيرتفع فيها جرَّاء ذلك نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، وهو ما يتيح لكافة الناس فرصة العيش مدة طويلة، والتمتع بمستوى معيشي لائق، في جو من الحرية والكرامة واحترام الذات . علاوة على تمكين أولادهم من الانخراط

---

[10] جون و. ستورت : المرجع السابق ص181

[11] علي براجل : مرجع سابق ص16

[12] أحمد مزعل : الاعتبارات الاقتصادية في التعليم جامعة بغداد ط1985/1 ص16

في التَّمدْرس، من خلال تعميم التعليم ومجانيته وإجباريته، بعدم استبعادهم من عالم القراءة والكتابة مهما كانت الظروف والأحوال . إلى جانب نشر الوعي الصحي والثقافة في أوساطهم .

ومن خلال ما سبق يتجلَّى بوضوح شديد أثر التعليم ولاسيما التعليم العالي في التنمية، وهذا من خلال الطلبة المتخرجين المرتبطين بخطط التنمية والمهيَّئين علميا لتنفيذها، والتي ينبغي أن تشمل المجالات الاجتماعية والاقتصادية والصحية وسوى ذلك . مما يؤكد أن التعليم ذو أثر كبير في إحداث التنمية وتنشيطها وتدعيمها في كافة مجالاتها ومناحيها المختلفة . وقد لوحظ أن هذا الأمر أدى دوره بكفاءة عالية في البلدان المتقدمة، وأعطى ثمارا طيبة سعِدت بها كافة فئات المجتمع .

ونخلص من هذا إلى القول بأن التنمية الشاملة لن تتحقق إلا إذا أدّت المؤسساتُ التعليمية دورا أساسيا في حياة الفرد : تربويا وتعليميا وتثقيفيا . فتُعطيه أنواعا متعدّدة من العلوم والمعارف وصنوف التربية، وتصقل شخصيتَه وتنميها، مما يؤدّي إلى أن تكون بنَّاءة وذات فاعلية . ثم تُوظفُ تلك الطاقات العقلية والعلمية، والملكاتُ الفكرية في خدمة المجتمع، بتسخير علومها، وبحوثها في أغراض التنمية بصورة علمية وسريعة ومنظمة .

هذا علاوة على وجوب اهتمام الدولة بالعلماء والباحثين في الجامعات وغيرها . فتُقدمُ لهم الحوافز المادية والمعنوية، وتحرص حرصا شديدا على إيقاف نزيف هجرة الكفاءات العلمية إلى الخارج . وواضح أن هذا سيؤدي بلا ريب إلى الاستفادة من الطاقات العلمية التي تم تكوينها في مجالات التنمية . يضاف إليه خلق بيئة ملائمة يُربط فيها العلم وأُطره البشرية بسياسة تنموية شاملة تقوم على الاستفادة القصوى من هذه الطاقات الأكاديمية، وتُمنح الفرص الحقيقية للمشاركة في جهود التنمية تخطيطا وتنفيذا . وهذا الأمر يستدعي ربط الجامعات

بالمؤسسات الإنتاجية، بحيث يكون للأبحاث العلمية والتطبيقية دورٌ في المستشفيات والمزارع والمصانع والمؤسسات التعليمية والوحدات الإنتاجية . علاوة على التوسّع المستمر في التعليم الجامعي النظري والتطبيقي، وربطه بمتطلّبات التنمية لتعزيز الإنتاج والاختراع والابتكار، واستكشاف خيرات الأرض وعمارتها بقصد استغلالها والاستفادة منها . وهذا دون التغافل عن أهمية مضاعفة النفقات المالية لقطاع التربية والتعليم والتكوين .

وهكذا يتضح أن تربية الفرد على العلم النافع كفيلة بجعله ينفع الناس ولا يضُرهم . أما المجتمع الذي يُنشّئ أفراده هذه التنشئة فهو جدير بأن يُسعد نفسه وغيره . كما أن إعداد الجيل الصاعد بمختلف وجوه التوعية والإصلاح، وتعزيز روح الإبداع لديه، سيجعله يساهم بدور فعال في تحقيق التنمية الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والعلمية، ويجعله يعمل من أجل نفسه ومن أجل سواه في آن معا . كما يُمكنه في الوقت نفسه من الإسهام في التنمية، ويقوم بدوره في ترسيخها، ويسعى جاهدا إلى جلب التقدم والرخاء والتطور الحضاري لمجتمعه في كل المجالات .

إن تشجيع الأجيال الناشئة المتعلّمة على المشاركة في التنمية الاجتماعية والعلمية والاقتصادية، وإعداد الإنسان المبدع ضرورة ملحّةٌ لأيّ تنمية ونهضة . ذلك أنّ الشخص المثقف المخلص المبدع هو الغاية الكبرى، والحلقة المفقودة التي يبحث عنها المجتمع من أجل رفاهيته وسعادته وأمنه واستقراره . لهذا تُعدُّ عملية تربية الفرد وتعليمه وتثقيفه من العوامل التي لها تأثير كبير في نموّ جانبه المعرفي الذي يزيد من فاعليته، ومن ثمّ الاستفادة من علمه وأخلاقه، وتحويلهما إلى طاقة دفع وبناء كبيرة . وستؤدي إلى إنجاح التخطيط السليم للحياة الاقتصادية .

إنه حينما يُعلّم الفردُ ويُربّى أخلاقيا فسوف يستفيد المجتمع من أفكاره ومعرفته وعلمه وأخلاقه، ويستطيع أن يُعبئ تلك الثروة ضدّ التخلف والتأزّم

والخوف والفوضى واللامبالاة وفقدان الفعل الحضاري . إنه قطعا سيتمكّن من الإسهام في عملية التنمية التي تُشيع اليُسر والرخاء بين الأفراد، وتُوفّرُ لهم الشروط الأساسية التي تعينهم على الانطلاق البنَّاء، وتسخير مواهبهم الخيّرة لفائدة المجتمع . وبحصول ذلك لن تتعطّل عملية التنمية ولا تخفق خططُها، ولا ينتشر الفساد الاجتماعي والاقتصادي والإداري .

وبتعبير آخر فإن التنمية الشاملة بكافة جوانبها ومكوّناتها لن تتحقّق إلا إذا جُعل الإنسانُ محور أهدافها . مما يعني أن العنصر البشري المتعلّمُ المثقفُ هو أهمُّ الموارد التي لا تنضب، والمَعين الذي لا يجفُّ . إذ هُو العامل الهامّ في الإنتاج والإبداع والابتكار والتنمية . إذ من خلال تعليمه وتربيته وتثقيفه وتوعيته، والوصول به إلى مستوى عال من التحصيل العلمي والمعرفي : تنطلقُ كلُّ الإبداعات، وتتفجّرُ جميعُ الطاقات، ويحصلُ التنافسُ في مجال الخيرات، ومن ثمّ تحدث مجموعةٌ من التغيّرات التنموية الجذرية النافعة لكل أفراد المجتمع .

المحور الثاني : إن دراسة التنمية الشاملة عن طريق الاستفادة من القدرات البشرية يحقق النفع للإنسان، باعتباره هدفا ووسيلة تضمن تحقيق الغاية التي خلقه الله تعالى من أجلها وهي : عمارة الأرض، وتنمية كل شيء فيها، وتغيير الواقع نحو الأفضل، ونشر القيم الإيجابية التي هي صمام أمان لأيّ نهضة تنموية . علاوة على رفع مستوى معيشة الناس وتحسينه، والحدّ من المشكلات الأسرية والاجتماعية، وتخفيض نسب الإجرام والإدمان والإجهاض والانتحار والانحراف السلوكي والأمراض النفسية والعقلية والبدنية . وهذا المسعى يرتكز على الآتي :

أوّلا : تربية النشء للحياة العملية، وإعداده للمساهمة في تحقيق التنمية . ذلك أن أهداف التربية اليوم تخالف ما كان بالأمس . فبعد أن كانت أغراضها نظريةً أصبحت اليومَ عمليةً . فقد أضْحَت تُعنى بالنواحي الاقتصادية والاجتماعية

والثقافية والسياسية . ويقتضي هذا أنه لكي نُعدّ الطلاب للحياة وما فيها، يجب أن نكوّنهم عقليا وعلميا وخلقيا، ليستطيعوا أداء أيّ عمل من الأعمال تنفع الناس، وهذا مصداقا لقوله صلى الله عليه وسلم :{خيرُ الناسِ أنفعُهم للناس}[13]. كما ينبغي تعويدهم على النظام وأداء الواجب، وحسن المعاملة والتّعاون مع الجماعة، وتحمّل المشاقّ وتدريب الشباب على الاعتماد على النفس في العلم والعمل، والقيام بواجبهم نحو أنفسهم ووطنهم . وهذا ما يجعل التعليم بصفة عامة . والعالي بصفة خاصة . يحتلُّ مكانة هامة، ودورا رائدا في بناء وتطوير وتنمية الوطن من خلال تنشئة أجيال تعمل وتبني وتنمي وتبدع وتبتكر .

ثانيا : التنمية المتكاملة الشاملة . ذلك أن العالم المعاصر لم يعرف موجة من التغيرات كالتي يعرفها اليوم، ولا تحدّيات كالتي يواجهها الآن . وهذا بشكل فرض على الدول العربية ومنها الجزائر تنمية الكفاءات والقدرات البشرية، بجعلها قادرة على الإبداع والتطوير والتّحديث والتّجديد التكنولوجي النهضوي، واستثمار العلم والمعرفة، وحسن إدارة التغيير من جهة، وتنفيذ الاستراتيجيات التنموية الملائمة للتحديات الجديدة والمستمرة من جهة أخرى، مما يجعل الاهتمام بالأفراد كرأسمال فكري وبشري لا ينضب، أمرا يفوق في أهميته الرأسمال المادي .

التأثير المتبادل :

وتأتي أهمية التنمية الاجتماعية والثقافية والعلمية والاقتصادية من حيث كونها تهتمُّ بتطوير المجتمع وتنمية موارده، والاستفادة من ثمار النمو المتكامل المحسّن للأحوال التعليمية والصحية والثقافية والاقتصادية والاجتماعية، أنها تؤدي إلى رفع مستوى معيشة المواطنين كافة .

ونعود للتأكيد على أنه لكي تتحقّق التنمية الشاملة، فلا بدّ من تفاعل الموارد المختلفة التي تعتمد أساسا على حسن تكوين العنصر البشري واستخدامه

[13] محمد بن سلامة القضاعي : مسند الشهاب ج2 مؤسسة الرسالة بيروت ط 1986/2 ص223.

لتحقيق أعلى إنتاجية ممكنة بأقلّ التكاليف . والحقُّ أنه للوصول إلى هذه الغاية، فإنه فلا مناص من العناية الصحية والعقلية والعلمية والثقافية بالنشء، ليكون قادرا على أداء الواجب المنوط به، وليستطيع الإسهام مساهمة فعّالة في إحداث التنمية المنشودة، وبالتالي يضمن استمرار النمو الاقتصادي لتحقيق التوازن المستدام على المدى الطويل والقصير، مع مراعاة ما تعانيه بلادُنا من ارتفاع معدّلات البطالة، وانخفاض إنتاجية كل من العنصر البشري العامل ورأس المال المستخدم، إلى جانب مكابدة التخلّف والتأزّم، وفُقدان الفعل الحضاري.

وهنا يجب التنويه بأنّ حق المواطنين في التنمية هو حقّ الله الذي يعلو فوق كل الحقوق . ولهذا لا بدّ من حلّ جذري يتمثّل في التنمية الشاملة دون تأخير . وأول ذلك ضمان التنمية في المجال الصحي والعلمي والثقافي . ذلك أن للعلم والثقافة أهمية ودورا في جعل بلادنا تلحق بركب الأمم المتقدمة اجتماعيا وعلميا واقتصاديا وثقافيا . فالعلم والثقافة يمثّلان في آن واحد خلاصة التجارب الإنسانية وسلوكياتها المتراكمة عبر القرون، ويبلوران الطموحات التي يقوم على أساسها بناء المجتمع المنشود .

كما لا ينبغي أن يغيب عن أولي الأمر أنه لا توجد تنمية اقتصادية ناجحة تتغافل عن الاهتمام بالواقع الثقافي . وبعبارة أخرى لا يمكن تصوّر تنمية اقتصادية دون تنمية ثقافية علمية . وهذا يقتضي اتخاذ كل التدابير اللازمة لتشجيع الجهود المبذولة في تنمية العلوم والفنون والآداب والبحوث المتعلقة بالتراث الشعبي بكل أشكاله، عن طريق البحث العلمي . كما يستوجب تنمية الثقافة الوطنية الجامعة الموحِّدة، حتى تصبح أداة أساسية للتعامل مع العالم المعاصر، وتمكّن من فهم وإدراك مكوّنات العالم الحديث، وتعين على إثبات وجودنا الحضاري بالنسبة للصراع السياسي العالمي، والتعامل معه على أساس

مفتّحٍ وواعٍ، وتمكّن من استيعاب الفكر الإنساني دون خوف أو عُقدٍ أو مركب نقص .

إن هذا التوجُّه يعني أن التوعية الثقافية وتنشيط المحيط الثقافي، ينبغي أن تضطلع بها كافة المؤسسات، وإشراك العمال والفلاحين والشباب والإطارات، بشكل يجعلهم يفهمون أهداف الجهود التي ترجى منهم بغية تحقيق نهضة اقتصادية واجتماعية، ويتبنّونها عن وعي واقتناع، دون توانٍ في الإسهام في إنجاحها بما تيسّر لهم من إمكانيات .

وواقع الحال يدل على أن تعليم الفرد وتثقيفه يعطيه فرص التوظيف، ويخلق لديه الرغبة في العمل والقدرة عليه، ويدفعه إلى السعي للحصول على عمل في قطاع الصناعة وكافة الأنشطة الاقتصادية التي تحتاجه، فتنتفع به ويستفيد منها . وهذا يؤدي بلا شك إلى انخفاض حدّة البطالة والفقر والكساد والركود الاجتماعي والاقتصادي . ذلك أنه لم يعد خافيا على أحد أن تعليم الفرد وتثقيفه يسهم كثيرا في تقدم المجتمع بزيادة رأس المال البشري باعتباره أهم عوامل التنمية . أي أن التعليم المناسب لحاجات المجتمع، يساهم في إعداد الفرد لتلبية سوق العمل، وتطوير الإنتاج الاقتصادي، ومسايرة التبدُّلات الدائمة في هذه الاحتياجات، وخاصة التخصصات العلمية والاقتصادية والهندسية التطبيقية .

إن اكتساب المناعة الذاتية عن طريق نشر الثقافة، وكسب المعرفة الدقيقة، وتفجير القوى الإبداعية الوطنية، سيظل هو أحسن ضمان لنجاح السياسة الاقتصادية . ولهذا فإنه ينبغي التسليم بأن الاهتمام بالتنمية الثقافية العلمية جزءٌ لا يتجزأ من التنمية الاقتصادية بمفهومها الواسع . فإشاعة الثقافة لدى كل الفئات الشعبية سيمكّنها من القيام بدورها كاملا في مجال التقدّم الاقتصادي والاجتماعي، ويضمن نجاح المسيرة الاقتصادية الوطنية . كما يساعد على التكيّف مع المعطيات الجديدة التي أحدثتها الثورة التكنولوجية في مخلف

المجالات من جهة، وإنتاج أنماط ثقافية جديدة متطورة من جهة أخرى . وهذا حتى لا يتعطّلَ عقلُ الإنسان وخيالُه في مواجهة آثار الحضارة الآلية .

إن تنمية الثقافة والعلوم في بلادنا، واتخاذ كافة التدابير الضرورية التي تتيح تشجيع الإنتاج، وتوفير أدوات التربية والتعليم والتثقيف التي ينبغي وضعها في متناول الجماهير وسائر المعنيين بالثقافة والمعرفة، سيعمل على إيجاد ثقافة حيَّة قادرة على التعبير عن وجدان الشعب ومطامحه ومتطلبات عصره، كما تكون محرّكا لعملية التنمية والتأقلم مع الواقع الجديد، والتخلص من أزمات التخلف وآفاته المعرقلة، وتحقيق الطموحات الشعبية في التنمية التي تحسِّن الحاضر، وتخطِّط للمستقبل .

ومما ينبغي التركيز عليه أيضا هو ربط التنمية الاقتصادية بالتنمية الاجتماعية. ذلك أن المشكلة الاقتصادية في القرى هي مشكلة الجهل والفقر والمرض. كما أن المشكلة لا تتمثل في الجوع والحرمان فقط، وإنما تتجسّد في كذلك في ظاهرة التفاوت الشديد في توزيع ثروة البلد، وعدم إشباع الحاجات الأساسية لأهل الريف، وعدم لحاقهم في المعيشة بالمستوى السائد في المدن . فالفلاح والموَّالُ في القرية لا يشعران بفقرهما وتخلّفهما وأمّيتهما إلاّ حين اتصالهما بعالم المدينة، ويعود هذا في الغالب لنقص الوعي الثقافي في الأوساط الريفية والجبلية.

لهذا ينبغي أن تعمل التنمية الثقافية وفق خطة مرسومة، لها أهداف واضحة تتلخص في توجيه الناس أينما كانوا مقيمين، وسواء أكانوا كبارا أم صغارا، ذكورا وإناثا، نحو بناء شخصيتهم، وتوثيق صلتهم بالحاضر والماضي . بالإضافة إلى تحصين عقولهم من الخرافة والسحر والدجل والشعوذة من خلال برامج نهْضَوية شاملة، وهذا في شتى مجالات الحياة الاقتصادية والعلمية والثقافية وغيرها .

والأمر الثابت أن من أولويات التنمية الثقافية هو الاهتمام بالشأن الثقافي والعلمي، وعدم ادِّخار أيِّ جهد في نشر الوعي الثقافي، والعمل على ملء الساحة الوطنية وإخصابها بأجيال من المثقفين والمفكّرين والفنانين والمبدعين في الأدب والمسرح والشعر والسينما والموسيقى والتاريخ والفلسفة وعلم الاجتماع وغير ذلك من المجالات . هذا لتنمو شعلة التوعية من خلال ما يكتب . مما يعني أن التنمية الثقافية تقتضي تجنب تهميش المثقفين وعدم تلهيتهم بالأمور الفارغة، وتلافي تغليب التهريج على الإبداع، واختزال الثقافة في المهرجانات التي لا تسهم في تحريك الفكر ولا تناصر الإبداع الثقافي .

والتنمية الثقافية تعني في وجه من وجوهها ترك الحرية للمثقف في أن ينظر للأمور من زوايا متعددة، ومن ثمّ يعمل على إقناع غيره دون قمع . ومن ثم تصير الحرية الثقافية مدرسة للحوار المتعدّد الرؤى والأطروحات، فتصبّ في واد تطوير المجتمع وتحصينه . ويحصل هذا عندما تُولِي المؤسساتُ الثقافية أهمية قصوى لكل ما يخدم المجتمع ويحرّره . فيشتغل المثقف يومئذ حسب قدراته في فضاءات الثقافة والتربية والإعلام وتأليف الكتب والمسرحيات وإخراج الأفلام والفنون التشكيلية، وينشط حيث ما أمكن له في ربوع الوطن وفي كل الأوقات . هذا فضلا عن الذود عن الحرية الثقافية تحقيقا للمقولة الشائعة :(الثقافة خبز الفقراء)[14]. ولتحقيق هذا المطلب فإنه ينبغي توظيف البحث العلمي في ميدان التنمية الشاملة، وتعبئة كل القوى والطاقات لهذه العملية التنموية بصورة سريعة ومنظَّمة، للوصول إلى إيجاد مجتمع بشري متطور، وأكثر قدرة على مواجهة مشاكل الحياة .

ولتحقيق هذه الآمال فإن الأمر يقتضي تربية النشء لتكون له مشاركة حقيقية في تحمل المسؤولية، وأن ننزع من نفوس الأفراد الخوف من الفشل في أي

[14] محمد علاش : محفزات النشاط الاقتصادي في الإسلام جامعة بن يوسف بن خدة كلية العلوم الاقتصادية ص198

عمل . لأن الخوف من الفشل يمنع من الإقدام على أي جهد عملي . والواقع أن الإنسان يحتاج إلى قدر من الإقدام والشجاعة والحكمة المقرون بالضبط والتخطيط السليم، والإعداد الجيّد . وهذا ليتمكَّن من بناء نفسه بناءًا جيّدا، ويشارك في تحمل مسؤولية تنمية الوطن تحمُّلا فعَّالا .

هذا بالإضافة إلى منح الشباب الفرصة لكي يشاركوا في التنمية الحضارية، مما يدفع المجتمع إلى مستوى رفيع من الإنتاج الاقتصادي والزراعي والصناعي والتجاري وفي كافة المجالات، وإلى استغلال ما سخره اللهُ على الأرض طلباً للرزق ومتطلبات الحياة . وهذا بلا ريب يشكل حصنا منيعا للمجتمع .

ولا ينبغي أن يتمَّ الاكتفاء بهذا الحدِّ، بل ينبغي فضلا عما سبق ذكره فتحُ باب الحوار العلمي الذي بموجبه يمكن طرحُ الموضوعات ومعالجتها بالمحاورة، وتصحيح الاستدلال، بحيث تتضح الحقائق، وتتبين قوة القول أو ضعفه .

تعميم المعرفة والتنمية :

إنه من الضروري العناية بتنمية الفكر الجماعي لدى الجيل الصاعد، وتقوية أسلوب العمل المؤسسي الجماعي المحكم الذي صار اليوم أسلوب القوة والتحدِّي . وهذا يدعو إلى القول بأن تغيير واقع المجتمع يتطلب تغيير النفوس . ومن عناصر ذلك التغيير: هو تعميق الفهم، وتصحيح المفاهيم التي من أهمها :

مفهوم الفرد والجماعة . ذلك أن المجتمع الذي يتعاون أفراده هو مجتمع الرِّيَادة . لأن تعاون كل فرد مع غيره يضيف إضافة كيفيةً لا كميةً . ومن ثمَ تتوحد الأفكار والممارسات من أجل تحقيق رسالة المجتمع والأمة .

والملاحظ في هذا الشأن أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يربي أصحابه على الروح الجماعية . فنجده قد ضرب مثلا للمجتمع بقومٍ ركبوا في سفينة، إن أراد أحدُهم خَرْقَها وجب على الجميع منعه، وإلا غرقوا جميعا . ويدل الواقعُ المشاهَدُ الملمُوس اليوم في المجتمع أن فكرة الفردية تأصَّلتْ في النفوس، وهي

مرض من أمراض التخلف الحضاري الذي هو صِنْوُ التخلف الأخلاقي الذي يقتل الروح الجماعية، ويَئِدُ روح المبادرة، حيث ينتظر كل واحد من الناس غيره ليكون هو المبادِرُ[15]. وحيث أضحى التخلف الحضاري اليوم يشمل اليوم للأسف ميادين شتى . والحق أن هذا ما يزيد من قوة التأكيد على أن الفرد صاحب العقل الحرِّ المكتشف الدَّؤُوب هو العنصر الأساسي في بناء المجتمع، لكن بشرط قيامه بدوره المتمثل في التعاون مع بقية أفراد المجتمع .

لكن هذا وحده لا يكفي . إذ إنه إذا كان المتفق عليه هو أن التخلف الحضاري هو مرض فكري، فإن التعليم والتطور هو صحة عقلية . غير أن اختلال الميزان العقلي هو من أهم الأسباب في التخلف العقلي . وإذا كانت النية صادقة في انتشال المجتمع من واقعه الذي يعيش فيه، فإنه لا بدَّ من تغيير النفوس والعقول . وتغيير النفس لا يتم إلا عندما يحدث تغيير أسلوب التفكير. لأن الفكر هو الذي يصنع سلوك الإنسان، ويشكل ثقافته . والتاريخ شاهد على أن نجاح العلماء والمصلحين هو نتاج عظمة أفكارهم .

والحق أنَّ توسيع أفق الجيل الصاعد، وتنويع مصادر ثقافته سيكون له الأثر في تكوين الشخصية . والتربية هي الجهد الحقيقي الذي تُرجى معه الثمرة، ولكنه لن يُعطيَ ثمرته حتى يقوم على أساس صحيح، وهو التربية على الأخلاق الفاضلة والآداب الحميدة، وعلى أعمدة التربية الصحيحة التي من أولويات نجاحها هو الإخلاص الذي هو مصدر كل خير. فيتأثر الفرد منذ نعومة أظافره في تعامله وأخلاقه وسائر أموره الثقافية والتعليمية والتربوية وسائر ما يتصل بسلوكه الاجتماعي بقدرته العلمية التي تبنى على التحصيل العلمي بلا كلل، وقراءة الكتب التي هي الوسيلة الوحيدة الذاتية الشخصية التي بها يستطيع تحصيل العلم، وتوفير الحصيلة الثقافية والعلمية المطلوبة .

[15] محمد الغزالي : الغزو الثقافي دار نهضة مصر القاهرة ط1 ص99

والأمر الثابت أن هذه هي الوسيلة التي كانت ولا تزال هي الأداة الكبرى في تحصيل أكبر قدر ممكن من المعلومات المتاحة من الترقي والتطور الاجتماعي والعلمي والثقافي والتكنولوجي . وبعبارة أخرى فإن الكتاب ليس مجرد وسيلة للتزود بالمعلومات أو الاستزادة من الثقافة والمعرفة، والاطلاع على العلوم المختلفة، بل هو فضلا عن ذلك أداة لصقل الشخصية، وجعلها ذات قسمات مستقلة في التفكير والتوجّه والفهم والتحاور مع الغير . ولقد كان الكتاب وما يزال أداة للتثقيف والاستنارة العقلية، أي أنه لازمة من لوازم الإبداع وصناعة الحضارة، وبناء صروح العلم والثقافة . وإن نشر العلم والمعرفة في أوساط الشباب الصاعد يوثقان صلتهم بالكتاب والقراءة العميقة التي توسع الأفق وتنمي العقل وتشحذ الذهن . علاوة على درء ظاهرة تغييب الوعي وتسطيح الفكر بسبب البعد عن القراءة الحقيقية الواعية . وعكس ما هو ظاهر في بلادنا، فإن الأمم المتقدمة تشيع بين أبنائها الحفاوة بالكتاب الذي ينمي الفكر، وينتشر في أوساطهم الوَلَع بالقراءة والمطالعة في كل مكان، وهو ما أكسبهم السؤددَ والازدهارَ والتقدم في كافة مناحي الحياة .

القراءة مفتاح العلوم وسبيل التنمية :

إن جعل الأولاد يحرصون على القراءة التي تُثْمِر الفكر، والشغف بالمعرفة والتثقيف، هو عامل من عوامل انبثاق الحضارة . لكنَّ المؤسف أن مسح الاتجاهات وسبر الآراء في بلادنا وغيرها من البلاد العربية يدلاَّن على أن القراءة

والمطالعة في تقهقر، وعلاقة النشء بالكتاب ضعيفة . وهذا يقتضي من مؤسسات الدولة إدخال حب الكتاب إلى قلوب النشء، وبذر حب المطالعة لدى كافة الناس، حتى يصير عشق الكتاب صفة مميزة، بصفته آلة العلم وسبيل المعرفة والرقي الحضاري[16].

[16] حسان محمود محمود : الخصوصية الثقافية مجلة المعرفة ع555/2009 ص163

وغير خاف أن للثقافة التي هي نتاج القراءة تأثيرا في شتى مجالات الحياة . وكل العقلاء يدركون مدى فعاليتها فيما عداها من مناحي . فبالنظر إلى وظيفتها المنتجة للمعايير الناظمة لسلوك الأفراد والمجتمعات، فإنها راسمةُ الحدود بين الصحيح والخاطئ، وبين المقبول والمرفوض، وبين المسموح والممنوع . وبمعنى آخر فإن الثقافة تشكل محرِّكاً للسلوك الجماعي والفردي . علاوة على ما لها من سلطان في السلوك الإنساني والدوافع والاتجاهات . وهو ما استدعى قيام الأمم المتقدمة أن تجعل الفرد عندها أكثر التصاقا بالكتاب .

وفي سبيل تحقيق ذلك الهدف النبيل فإنه ينبغي تسخير كل الطاقات الفكرية، ووسائل الاتصال والتعليم والتثقيف، والهشّ للتقدم العلمي والسعي إليه، وتطويعه لخدمة المجتمع، بتربية لا عبث فيها بعقول النشء، أو تضييعهم في متاهات الحيرة والشكوك والشبهات . أي بتربية تجعلهم لا يشغلون أنفسهم بالخرافة، أو يضيعون أوقاتهم فيما لا طائل من ورائه . بل من الحكمة والصواب هو حمل الطلاب على دراسة البيئة الطبيعية والاجتماعية من خلال المشاهدات اليومية الحسية، والدراسات المعمقة والبحوث الشاملة لأفعال البشر، حسب منطق العقل[17] من أجل خدمة المجتمع ونفعه .

أي أن الأمر يقتضي تكثيف التربية والتعليم المتوازن الذي يحدُّ من الفردية الجامحة، وينفِّر من الرياء والغلظة والغيبة والنميمة وشهادة الزور والغش، وظلم الآخرين وغَمْط حقوقهم، أو عدم الرفق بهم . بالإضافة إلى الجدّ في البحث العلمي، باعتباره فرض عين يوصل إلى اكتشافات جديدة، وإلى القدرة العلمية للدفاع عن الوطن وقيمه عند مواجهة المعتدي . وكذلك التغلب على التحديات المتمثلة في ضخامة الانحراف والفساد الهائل في الميادين الإدارية والسلوكية والاجتماعية، وتنظيم العلاقات والمعاملات وسائر جوانب الحياة، وما

[17] محمد السيد الجليند : الوحي والإنسان قراءة معرفية دار قباء للطباعة القاهرة ص171

له أثر في الاستقرار الداخلي والحصانة الفكرية، والحماية من الأخطار الداخلية والخارجية .

وعَوْدٌ على بَدْءٍ فإنه يجب القول إن التربية والتعليم يستهدفان إحداث تنمية جوانب الفرد خلقيا وعقليا وجسديا، وتغيير واستثارة ما فيه من قدرات كامنة حتى يصبح قادرا على العمل بمقتضى ما يختاره، أو ما يناط به من وظائف ومسؤوليات ومهن، يمارس فيها دوره بفعالية . أما التنمية فهي جهود تُبذل لإحداث سلسلة من التغيرات اللازمة لنمو المجتمع، وذلك بزيادة قدرة أفراده على استغلال الطاقة المتاحة إلى أقصى حدٍّ ممكنٍ لتحقيق الرفاهية والحرية والتقدم .

ويستحسن في هذا المجال التذكير بأن الآباء كانوا منذ القديم يدربون أبناءهم على الصيد والفلاحة، ويعدُّونهم لتعلُّم الحرف والمهن اليدوية . وهو ما يعني أن التربية والتعليم مرتبطان منذ العصور الماضية بالاقتصاد، وأن الأمم كانت تدرب النشء على المهارات التي سوف يحتاجونها في المستقبل . وأنه بفضل اكتساب المعرفة والتعمق فيها استطاع الإنسانُ صنع الأدوات والوسائل الإنتاجية التي تمتاز بأنها أكثر نفعا وأقل تعبا ومشقة، وهو ما أدى في النهاية إلى تحسين ظروف المعيشة .

وهكذا أدى العلم والمعرفة بالإنسان إلى تطوير عمله ونشاطه الإنتاجي، وارتقائه من مرحلة فكرية وثقافية إلى مرحلة أرقى[18]. وبمرور الزمن أصبح واضحا أثر التعليم في النمو الاقتصادي وغيره .

هذا فضلا عن جعل التعليم عاملا من عوامل تنمية شخصية الفرد، وتنمية المبادرة الذاتية . والمقرر أنه لكي ينجح التعليم والبحث يجب أن يقوم على الأخلاقيات المناسبة لمواجهة المشاكل الناجمة عن التقدم التقني الهائل المعاصر .

---

[18] علي براجل : العلاقة التكاملية بين التعليم والتنمية مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية جامعة باتنه ع24 جوان2011 ص7/6

وعلى سيادة القيم الإنسانية التي تنمي إنسانية الإنسان واستقرار المجتمع، وعدم اضطرابه أخلاقيا واجتماعيا، بحيث لا يبقى بينه وبين المجتمعات المتقدمة أمدٌ بعيد . علاوة على جعل المجتمع الجزائري يتقدم ويشارك في رقي البشرية، وتنمحي الصورةُ التي في أذهان البعض وهي أن امتلاك الآلة والسيارة الفخمة يجعلهم في صفِّ المتقدِّمين حضاريا . والحقيقة ليست كذلك . إنهم يستطيعون امتلاك الكثير مما أنتجته الحضارة الغربية بالمال، ولكنهم يظلون متخلفين لعدم امتلاكهم العلم والتقنية . فهم بصنيعهم ذاك يحاولون تجميل التخلف، وتزييف الواقع .

إن من لوازم نجاح التربية والتعليم، وبالتالي حصول التنمية، هو قيام أولي الأمر بالدخول في اهتمامات الشباب الصاعد ومعرفة مشاكله، وتلمُّس احتياجاته، ثم توفير الفرص الوظيفية له، ليمارس حياته الطبيعية ضمن أفراد المجتمع . وكذلك القضاء على المناخ المؤدي إلى نمو الأفكار المنحرفة التي تشيع أسباب الجنوح، ومظاهر التسيب والانحلال . إن الاهتمام بالمتعلمين الناشئين ورعايتهم الرعاية المطلوبة سيمنح الفرد بلا ريب قدرة فائقة على الاحتفاظ بالثقة بالنفس، والنظرة الإيجابية عنها . وبعبارة أخرى فإن التعليم والتوجيه للصواب يقوي الثقة بالنفس . وقد ظهر بجلاء أن الأفراد الذين يمتلكون مشاعر إيجابية عن أنفسهم هم أكثر قدرة على تحديد اتجاهاتهم وأهدافهم، وتوضيح نقاط قوتهم، بالإضافة إلى القدرة على التكيف مع العراقيل، والتغلب على العقبات التي تواجههم . وليس هذا فحسب، بل لوحظ أنهم يتقبلون عواقب أفعالهم بسهولة، كما أنهم أقوى شخصية من غيرهم . والمؤكد أن الله تعالى خلق الإنسان ميالاً إلى ما يُشعره بالقوة والقدرة، وينفر مما يخالف ذلك . وهو تصوُّر ينمو لدى الشباب ويتطوَّر من خلال عملية عقلية تتمثل في تقييم الفرد لنفسه، ومن خلال عملية وجدانية تتمثل في إحساسه بأهمية دوره . ويتم ذلك بواسطة المواهب الموروثة مثل الذكاء والقدرات والفضائل الأخلاقية .

ولعله من المهمّ اليوم أن نرى أن مشكلة الصحة العقلية تعتبر من أهم المشاكل التي تواجهها المجتمعات الحديثة بسبب انتشار المُسْكِرات والإدمان على المخدِّرات، والتي لم تُفلح القوانين الزجرية في الحدِّ من انتشارها . والمعروف أن الشرط الأساسي لتحقيق التنمية هو العلم والأخلاق والصحة العقلية ما دام هدف التنمية هو الإنسان، ووسيلة التنمية هي الإنسان . ولكي تتحقق التنمية الحقيقية فإنه ينبغي العمل على إيجاد نشء سليم العقل وصحيح البدن . وهذا لن يتم إذا توفر لهم الاستقرار النفسي والجسدي، وتم تعليمهم الاستفادة من كنز الوقت، وبُنيت شخصياتهم القوية الواعية الفاعلة، ولم يتركوا منفعلين سلبيين . وإن فهم التنمية على هذا الأساس يجعلها تقف على قاعدة صلبة في تقديم الحدِّ الإيجابي لفعالية الموارد والبحث عنها من طرف إنسان متعلِّم صحيح الجسم نشيط، ضمن زمن جارٍ يتحدَّى المتسابقين[19] .

وأخيرا فإن المعروف أن الإسلام قد اعتنى بالتنمية الثقافية العلمية عناية فائقة . لأن العلم هو الباب الأوسع إلى الإيمان وإلى معرفة سنن الله وإلى التفكير في الكون . فكان أوّل ما نزل من القرآن الكريم قوله تعالى:{اقرأ باسم ربك الذي خلق، خلق الإنسان من علق، اقرأ وربك الأكرم الذي علّم بالقلم}[20]. لأن القراءة هي مفتاح كل العلوم التي تؤدي إلى تطوير المجتمع، وتسهم في تقدمه وإسعاده . كما أن من الشواهد النبوية التي تحضّ على التنمية قول الرسول صلى الله عليه وسلم : {فضل العالم على العابد كفضل القمر ليلة البدر على سائر الكواكب}[21]. وفي هذا الحديث بيان واضح على وجوب العناية بالعلم والتنمية الثقافية .

---

[19] موفق محمد عبده : الموارد المالية العامة في الفقه الاقتصادي الإسلامي ودورها في التنمية الاقتصادية دار الحامد للنشر عمان ط2004 ص34

[20] سورة العلق : الآية 5/1

[21] أبو داود السجستاني : سنن أبي داود ج2 ص314

ولتلافي التخلّف الاقتصادي وبطء التنمية، فإن الإسلام يريد إيجاد أفراد أقوياء في أبدانهم وعقولهم، ويتمكّنون بهاتين الميزتين من تنمية الثروة الوطنية لينتفع بها المجتمع في تنمية وجوده ككلّ . وبذلك يتحقّق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي الذي يؤدي إلى استقرار سياسي يسمح هو الآخر بتوسّع النشاط الاقتصادي[22].

[22] علاش محمد : محفزات النشاط الاقتصادي في الإسلام ص198

الخاتمة :

لقد أصبح دور التربية والتعليم في التنمية الاجتماعية والاقتصادية وغيرهما طافيا على السطح، ويمثل أحد معالم الحضارة البشرية منذ بدايات القرن العشرين . ويشمل الفرد المتعلم الماهر المدرب أحد ركائز هذه التنمية، باعتباره العامل الإنتاجي المهم في تحريك عجلة النشاط الاجتماعي والاقتصادي، والعنصر المستفيد من تحسين مستوى التعليم والثقافة، ومستوى معيشة معينة . ومتمتعا بالرعاية الصحية، وبعيدا عن الفقر والبطالة .

ويتضح أننا من خلال هذا البحث توصلنا إلى نتيجة أساسية مفادها تضافر الجهود على المستوى الوطني من أجل نشر التعليم والتكوين المهني والثقافي، لإيجاد مجتمع علمي مثقف يقوم على المعرفة للجميع، ووضع استراتيجية تعليمية وتنموية متكاملة تخدم المجتمع وتطوِّره، وهذا لكي تتحقق التنمية البشرية المنشودة وترتفع نسبتها . وانطلاقا من هذا المبدإ فإنه يتعيَّن على الدولة مضاعفة الجهود في مجال تحسين التعليم لكي يرتفع مستوى التنمية البشرية . وإن تحارب الأمية التي أخذت تظهر من جديد رغم مجانية التعليم وإلزاميته، تجعل كل فئة من المواطنين جماعة مستقلة عن الأخرى لا تتحقق لديها الرؤى الحديثة الخاصة بالوطن، والقدرة على المنافسة في المستقبل . ولهذا فلا بدَّ من تكرار الإشارة إلى هذه الظاهرة الخطيرة المقلقة دونما كلل . كما أن عدم تطوُّر سوق العمل، وعدم القضاء على البطالة والهجرة يُعدَّان سببا مشتركا في كثرة العوامل المعرقلة لجهود التنمية المتعددة الجوانب، والمقللة من امتلاك أدواتها، وانقطاع الشباب عن المساهمة فيها.